



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

المستشار/ خالد محمد عثمان

أمام

ال الجولة السادسة للمفاوضات الدولية الحكومية

حول

أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥م

نيويورك ٢٢ - ٢٥ / يونيو / ٢٠١٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الرئيسان المشتركان ،،،

أود أن أتقدم إليكما بالشكر والتقدير على جهودكما في قيادة عملية المفاوضات بنجاح إلى هذه المرحلة، كما أتقدم إليكما بالتقدير على المسودة الأولية للوثيقة الختامية التي ينظر إليها وفدي كأساس جيد للمفاوضات، ويضم وفدي صوته للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا نيابةً عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورواندا نيابةً عن المجموعة الأفريقية، بنين نيابةً عن الدول الأقل نمواً والجزائر نيابةً عن الدول العربية.

السيدان الرئيسان المشتركان ،،،

ينظر وفد بلادي إلى وثيقة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥م كخريطة طريق عالمية للقضاء على الفقر والجوع وتعزيز الحياة الكريمة للفقراء من خلال تلبية حاجاتهم الأساسية وتعزيز النمو الإقتصادي ومواصلة العمل على ما تحقق من خلال أهداف الألفية الإنمائية وكأساس لبناء خطط وطنية طموحة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وتعزيز التعاون الدولي وبناء شراكة عالمية تجد من خلالها الدول النامية والدول الأقل نمواً على وجه الخصوص الدعم الذي تستحقه لدعم جهودها الوطنية بناء على مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتميزة ومن ثم إنشاء عملية فاعلة وشفافة وشاملة للمتابعة والإستعراض على المستوى العالمي يتم فيها تبادل التجارب ومواجهة التحديات وتعزيز وسائل التنفيذ لكل الأهداف والغايات وقياس

التقدم المحرز وأن ينعكس ذلك على جهود المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني والإقليمي بناءً على قرار الجمعية العامة 67/290.

السيدان الرئيسان المشتركان ،،،

نود أن نشير إلى موضوع بالغ الأهمية نرى ضرورة تضمينه في الإعلان على وجه التحديد وهو الموضوع المتعلق بالعقوبات الأحادية والإجراءات الإقتصادية المفروضة على بلادي وبعض الدول النامية الأخرى، فبجانب أنها لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فإنها تعتبر من أكبر العقبات أمام جهود تحقيق التنمية المستدامة وتؤثر سلباً على تقديم خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي وتحد من المعاملات المالية والتجارية والحصول على الطاقة وبالتالي تؤثر على حياة ملايين الفقراء وتجعل من جهود مكافحة الفقر والجوع وتعزيز الحياة الكريمة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً وقد تم الإنتباه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Rio+20 إلى هذا الأمر وتمت مطالبة الدول في الفقرة ٢٦ من تلك الوثيقة بالإمتناع عن هذه الإجراءات غير العادلة وغير القانونية والتي إن لم تضمن فإنها ستقبح كثيراً في معنى أن تكون هذه الأجندة ذات طبيعة عالمية ولا تستثنى أحداً.

وشكراً السيدان الرئيسان المشتركان ،،،